IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2008/38
Date: 15 September 2008

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٩(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2008/33)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتّفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2008/15). ويغطي التقرير الحالي التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

٢- منذ التقرير السابق الذي قدمه المدير العام، واصلت إيران تشغيل الوحدة IR-1 الأصلية المؤلّفة من ٣٠٠٠ آلة[١]، في محطة إثراء الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت أعمال التركيب في أربع وحدات أخرى. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، جرى تلقيم خمس سلاسل تعاقبية تابعة للوحدة A26، تتألف كلٌّ منها من ١٦٤ آلة

١ من المخطط إنشاء قاعتي سلاسل تعاقبية في محطة إثراء الوقود: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. وبناءً على المعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، فإن الوحدة الأصلية المؤلّفة من ٣٠٠٠ آلة يشار إليها باسم "الوحدة A24"، وهي إحدى الوحدات الثماني المخطط إنشاؤها لقاعة الإنتاج ألف. والوحدات الأربع الأخرى للقاعة ألف التي تمضي عملية تركيبها قُدُماً في الوقت الراهن هي الوحدات A25 وA26 وA27 وA28.

(طراز IR-1)، بسادس فلوريد اليورانيوم، في حين كانت سلسلة تعاقبية أخرى تنتمي إلى نفس تلك الوحدة في حالة فراغية بدون سادس فلوريد اليورانيوم؛ وتتواصل أعمال التركيب في السلاسل التعاقبية المتبقية في تلك الوحدة وعددها ١٢ سلسلة (الفقرة ٢ من الوثيقة GOV/2008/15). وما زالت جميع المواد النووية الموجودة في محطة إثراء الوقود، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية المُرَكَّبة، خاضعة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة. وحتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، كان قد جرى تلقيم ما مجموعه ٥٩٣٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية العاملة منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهو تاريخ آخر تحقق من الرصيد المادي أجرته الوكالة في محطة إثراء الوقود. وبذلك يصل إجمالي كمية سادس فلوريد اليورانيوم الملقَّمة داخل السلاسل التعاقبية منذ بداية العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى ٧٦٠٠ كغم. واستناداً إلى سجلات التشغيل اليومية الإيرانية أنتجت إيران، حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قرابة ٤٨٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء.

٣- وفي الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو و٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قامت إيران بتلقيم ما بلغ مجموعه التقريبي ٣٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات طراز IR-2 والطاردات المركزية المفردة طراز IR-1 وIR-2 وIR-3. وتوجد ١٣٩ طاردة مركزية أخرى داخل سلسلة تعاقبية طراز IR-1، مؤلَّفة من ١٦٢ آلة، في حالة فراغية لكن لا يجري تلقيمها بسادس فلوريد اليورانيوم. وما زالت جميع المواد النووية الموجودة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، وكذلك منطقة السلاسل التعاقبية، خاضعة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة.

٤- وتوضح نتائج العينات البيئية المأخوذة حتى تاريخه[٢] من محطة إثراء الوقود ومن المحطة التجريبية لإثراء الوقود، فضلاً عن سجلات التشغيل الخاصة بمحطة إثراء الوقود[٣] منذ تاريخ التقرير الأخير للمدير العام، أن المحطتين قد تم تشغيلهما على النحو المعلن (أي أن نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥ أقل من ٥,٠%). ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٧، أُجريَت سبع عشرة عملية تفتيشية مفاجئة في محطة إثراء الوقود.

باء- أنشطة إعادة المعالجة

٥- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي، وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعّة (اختصاراً: مرفق إنتاج النظائر المشعّة)، وفي المفاعل البحثي النووي الإيراني (طراز IR-40)؛ وذلك من خلال القيام بعمليات تفتيش والتحقّق من المعلومات التصميمية ذات الصلة. ولم تكن ثمة مؤشّرات تدلّ على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في تلك المرافق. وفي حين أعلنت إيران عدم وجود أية أنشطة بحوث تطويرية تتعلق بإعادة المعالجة في إيران، فإنه ليس بوسع الوكالة أن تؤكد صحة ذلك إلا فيما يتعلق بتلك المرافق الثلاثة نظراً لعدم توافر التدابير المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي.

---

٢ تتوافر نتائج العينات المأخوذة حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فيما يخص محطة إثراء الوقود، وحتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فيما يخص المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وقد أظهرت هذه النتائج وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم ٢٣٥ إلى ٤,٠%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (تنخفض نسبة إثرائه باليورانيوم ٢٣٥ إلى ٠,٤%).

٣ التي تُبيِّن مستويات إثراء باليورانيوم ٢٣٥ في محطة إثراء الوقود تصل إلى ٤,٩%.

٦- وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قدّمت إيران استبيانات المعلومات التصميمية بصورة مستوفاة فيما يخصّ مرفق إنتاج النظائر المشعّة ومختبرات جابر بن حيان المتعدّدة الأغراض، وكلاهما مقام في مركز طهران البحثي النووي. ووفّر استبيان المعلومات التصميمية المستوفى الخاص بمرفق إنتاج النظائر المشعّة معلومات عن خطط إيران الرامية إلى صنع كبسولات مستهدفة من يورانيوم ضعيف الإثراء في مختبرات جابر بن حيان المذكورة من أجل إنتاج الموليبدينوم لأغراض طبية عن طريق تشعيع تلك الكبسولات المستهدفة في مفاعل طهران البحثي وفصلها في مرفق إنتاج النظائر المشعّة.

جيم- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

٧- في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أجرت الوكالة عملية تحقّق من الرصيد المادي المخزون في مصنع إنتاج الوقود، وما زالت نتائجها منتظرة. ولم تُلاحظ أية تغيّرات رئيسية في حالة تشييد مصنع إنتاج الوقود هذا منذ الزيارة السابقة التي قامت بها الوكالة في أيار/مايو ٢٠٠٨ (الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ٨).

٨- وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أجرت الوكالة عملية تحقّق من المعلومات التصميمية في المفاعل طراز IR-40 في وضع تشغيل، ولاحظت أن تشييد هذا المرفق مستمر. وواصلت الوكالة رصد حالة مصنع إنتاج الماء الثقيل، الذي يبدو أنه في وضع تشغيل، مستخدمة في ذلك صوراً ملتقطة بالسواتل.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

دال-١- تحويل اليورانيوم

٩- حتى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، كان قد تم إنتاج زهاء ٢٨ طناً من اليورانيوم على شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وهو التاريخ الذي أجرت فيه الوكالة عملية التحقّق الأخيرة من الرصيد المادي المخزون في ذلك المرفق. وبذلك يصل إجمالي كمية اليورانيوم التي أنتِجت على شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٣٤٢ طناً ما زالت كلها خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة التابعة للوكالة. وفي استبيان المعلومات التصميمية المنقّح الخاص بمختبرات جابر بن حيان المتعدّدة الأغراض، المُشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه، أشارت إيران أيضاً إلى أنه ستُجرى أنشطة بحوث تطويرية متصلة بالتحويل في تلك المختبرات (يُرجى الرجوع إلى الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ٩).

دال-٢- المعلومات التصميمية

١٠- كما سبق أن أبلغ مجلس المحافظين (الوثيقة GOV/2007/22، الفقرات ١٢ إلى ١٤) في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، طلبت الوكالة من إيران أن تعيد النظر في قرارها تعليق تنفيذ النص المعدّل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية. ولم يحرز أي تقدم بشأن هذه القضية.

١١- وطلبت الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، المعلومات التصميمية الأولية المتعلقة بمحطة القوى النووية التي يُعتزم بناؤها في داركوفين، ولكنها لم تحصل بعد على تلك المعلومات.

دال-٣- أمور أخرى

١٢- في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلبت الوكالة من إيران أن تتيح لها، كتدبير من تدابير الشفافية، معاينة أماكن إضافية تتعلق بجملة أمور منها صنع الطاردات المركزية، والبحوث التطويرية المتعلقة بإثراء اليورانيوم، وتعدين اليورانيوم ومعالجته (الوثيقة GOV/2008/15، الفقرة ١٣). ولم توافق إيران بعد على طلب الوكالة.

١٣- وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أجرت الوكالة عملية تفتيش في محطة بوشهر للقوى النووية. وظلّت جميع مجمعات الوقود المستوردة من الاتحاد الروسي بغية استخدامها في هذه المحطة موضوعة تحت أختام الوكالة.

هاء- أبعاد عسكرية محتملة

١٤- ما زالت هناك قضايا معلّقة عديدة حددها المدير العام في تقريره الأخير المقدّم إلى مجلس المحافظين (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2008/15)، وتثير هذه القضايا شواغل بشأن أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي. وحسبما جاء في تقرير المدير العام، لِكَيْ تتمكن الوكالة من تبديد هذه الشواغل وتوفير توكيدات بشأن عدم وجود أية مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، يلزم أن تقوم إيران بجملة أمور منها توفير المعلومات وسبل المعاينة الضرورية من أجل ما يلي: تسوية المسائل المتعلقة بالدراسات المزعومة؛ وتوفير مزيد من المعلومات حول الظروف المحيطة بحيازتها للوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم؛ وتقديم إيضاحات بشأن أنشطة الشراء والبحوث التطويرية التي اضطلعت بها معاهد وشركات ذات علاقة بالمجال العسكري قد تكون مرتبطة بالمجال النووي؛ وتقديم إيضاحات بشأن إنتاج المعدات والمكوّنات النووية بواسطة شركات تنتمي إلى الصناعات الدفاعية.

١٥- وحسبما جاء أيضاً في الوثيقة (GOV/2008/15 الفقرات من ١٦ إلى ٢٥)، أجرت الوكالة، ضمن سلسلة من الاجتماعات المعقودة في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨، مناقشاتٍ مع إيران بشأن هذه القضايا، وسعت إلى الحصول على مزيد من الإيضاحات ذات الصلة بطبيعة البرنامج النووي الإيراني. وقدّمت إيران إجابتين خطيتين مؤرختين ١٤ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، وتضمنت الإجابة الأولى عرضاً مكوّناً من ١١٧ صفحة ردت فيه على المزاعم المرتبطة بمشروع الملح الأخضر، وباختبار المتفجرات الشديدة الانفجار، وبمشروع مركبة الصورايخ العائدة. وفيما أكّدت إيران صحة بعض المعلومات المشار إليها في مرفق الوثيقة GOV/2008/15، أكدت مجدداً أن المزاعم قائمة على أساس مستندات "مزوّرة" وبيانات "ملفّقة"، مع التركيز على أوجه القصور في الشكل والنسق، وكررت تأكيدها أنه رغم إطلاع إيران على صيغ إلكترونية للمستندات، فإنها لم تستلم أية نسخ من المستندات حتى يمكنها أن تثبت أنها مزوّرة وملفّقة. وأعربت إيران أيضاً عن قلقها من أن تسوية بعض هذه القضايا قد تتطلب تمكين الوكالة من الاطلاع على معلومات حساسة ذات علاقة بأنشطتها العسكرية التقليدية وأنشطتها المتصلة بالصواريخ.[٤]

١٦- وبعد إخضاع ردود إيران لمزيد من التقويم، قامت الوكالة، في سلسلة اجتماعات عُقِدت في طهران بتاريخ ٧ و ٨ و ١٨-٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بتسليط الضوء على مجالاتٍ برزت فيها ضرورة توفير

---

٤ أكدت إيران مجدداً هذه الهواجس في رسالة إلى المدير العام بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

معلومات إضافية. ومع الإعراب عن الأسف لأن الوكالة ليست في وضع يمكّنها من تزويد إيران بنسخ من المستندات المتعلقة بالدراسات المزعومة، شدّدت الوكالة على أن هذه المستندات شاملة ومفصّلة[٥] بقدر كافٍ يستوجب أخذها على محمل الجد، لا سيما على ضوء أن بعض المعلومات الواردة فيها تتسم بالدقة من حيث الوقائع، وذلك بحسب ما أقرّت به إيران. وذكّرت الوكالة أيضاً بالمناقشات السابقة التي أجريت مع إيران، والتي حدت بالوكالة إلى استنتاج أنه قد يكون لدى إيران معلومات إضافية، لا سيما بشأن اختبار المتفجرات الشديدة الانفجار وأنشطة الصواريخ المرتبطة بها، بما من شأنه أن يلقي مزيداً من الضوء على طبيعة الدراسات المزعومة. وشجعت الوكالة إيران، بدافع الشفافية، على تناول فحوى المزاعم بغية تبديد الشكوك التي تنشأ بشكل طبيعي، على ضوء كافة القضايا المعلّقة، حول الطبيعة السلمية المحضة لبرنامج إيران النووي. وأعربت الوكالة أيضاً عن استعدادها لمناقشة السبل الكفيلة بتمكين إيران من أن تبرهن بشكل موثوق على أن الأنشطة المشار إليها في المستندات غير مرتبطة بالمجال النووي، حسبما تؤكّد إيران، مع الحفاظ على حماية المعلومات الحساسة المرتبطة بأنشطتها العسكرية التقليدية.

١٧- وتحقيقاً لتلك الغاية، قدّمت الوكالة، في غضون الاجتماعات، عدداً من الاقتراحات المحدّدة لتناول مسألة الدراسات المزعومة. وفيما يلي بعض الأمثلة لتلك الاقتراحات.

(أ) فيما يخص الدراسات المزعومة بشكل عام، طلبت الوكالة من إيران تعيين وتوضيح عناصر المستندات التي تعتبرها صحيحة من حيث الوقائع، وتحديد الجوانب التي تعتبرها إيران ملفقة.

(ب) وفيما يخص مشروع الملح الأخضر المزعوم، طلبت الوكالة تمكينها من معاينة أصول الرسائل والعقود التي تخص "كيميا معدن"، والتي أقرّت إيران بوجودها، كما كانت قد وفّرت نسخاً من بعضها للوكالة، وذلك من أجل تسوية بعض أوجه التضارب التي عيّنتها الوكالة في الوثيقة الداعمة المقدَّمة من إيران. والتمست الوكالة أيضاً تمكينها من مقابلة الأفراد الذين وردت أسماؤهم في المستندات.

(ج) أمّا فيما يخص الدراسات المزعومة حول اختبار المتفجرات الشديدة الانفجار، فقد طلبت الوكالة من إيران توفير معلومات ومستندات إضافية، كما طلبت مقابلة عدد من الأفراد، وذلك لدعم إفاداتها بشأن التطبيقات المدنية والعسكرية التقليدية لعملها في مجال مُفجِّرات سلك قنطرة التفجير (الفقرة ٢٠ من الوثيقة GOV/2008/15).

(د) وبالإشارة إلى الوثيقة التي تتضمن وصفاً للتجارب المرتبطة بالإطلاق المتماثل لشحنة ناسفة نصف كروية شديدة الانفجار تصلح للاستخدام في جهاز نووي داخلي الانفجار، أعلنت إيران أنه لم يتم الاضطلاع بأية أنشطة من هذا النوع في إيران. ومنذ تاريخ إصدار المدير العام لتقريره السابق، حصلت الوكالة على معلومات تشير إلى أن التجارب الوارد وصفها في هذه الوثيقة ربما انطوت على مساعدة من جانب خبراء أجانب. وقد تم إطلاع إيران على تفاصيل هذه المعلومات وطُلب منها توفير إيضاحات بشأن هذه القضية.

---

٥ حسبما جاء في تقرير المدير العام (الفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/15)، يبدو أن المستندات المقدّمة إلى إيران تم استقاؤها من مصادر متعددة على مدى فترات زمنية مختلفة، كما أن محتوياتها تتسم بالتفصيل ويبدو أنها متسقة عموماً.

(هـ) بعض البارامترات المهمة الواردة في المستندات المرتبطة بإعادة تصميم حجرة الشحنة المتفجرة في المركبة العائدة الخاصة بالصاروخ شهاب ٣ هي ذاتها الواردة في المستندات المشار إليها في الفقرتين (ج) و(د) أعلاه (كالأبعاد مثلاً). واقترحت الوكالة إجراء مناقشات مع خبراء إيرانيين بشأن محتويات التقارير الهندسية التي تبحث بحثاً مفصلاً في دراسات النمذجة ذات الصلة بآثار مختلف البارامترات المادية على الجسم العائد منذ لحظة إطلاق الصاروخ وحتى لحظة تفجير الشحنة المتفجرة. ومن شأن هذه المناقشات أن تتركز على التحقق ممّا إذا كانت هذه الدراسات مرتبطة بأنشطة ذات صلة بالمجال النووي، أو إذا كانت، كما أكّدت إيران، مرتبطة فقط بأنشطة عسكرية تقليدية. وإضافة إلى ذلك، طلبت الوكالة معاينة ثلاث ورش مدنية محددة في المستندات.

١٨- إن الوكالة ترى أنه يمكن لإيران، بداعي الشفافية، أن تساعد الوكالة في تقويمها للدراسات المزعومة عن طريق تمكينها من معاينة الوثائق والمعلومات ومقابلة الموظفين حتى تبرهن، حسبما تؤكده إيران، على أن هذه الأنشطة غير مرتبطة بالمجال النووي. وللأسف، لم تقم إيران بعد بتوفير المعلومات المطلوبة أو بإتاحة معاينة المستندات أو الأماكن المطلوبة أو مقابلة الأفراد المطلوبين.

١٩- وكما ورد في تقرير المدير العام إلى المجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٨ (الفقرة ١٩ من الوثيقة GOV/2008/4)، أفادت إيران أنها غير قادرة على توفير أية إيضاحات إضافية بشأن الظروف المحيطة بحصولها على الوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم، وأكدت مجدداً أنها استلمت الوثيقة المعنية مع باقي المستندات المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي P-1، وأن إيران لم تكن قد طلبت الحصول عليها.

٢٠- ولا تزال الوكالة تنتظر الحصول على إجابات بشأن عدد من المسائل المرتبطة بالمشتريات، بما من شأنه أن يلقي الضوء على جملة أمور منها دور الهيئات ذات الصلات العسكرية وموظفيها في شراء مفردات لصالح برنامج إيران النووي والأنشطة التقنية ذات الصلة دعماً للبرنامج المذكور. وفيما يخص إنتاج المكوّنات ذات العلاقة بالمجال النووي من قبل شركات ذات صلة بالصناعات الدفاعية، فإن رد إيران المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ لم يوفّر أية معلومات جديدة. وقد رفضت إيران حتى الآن تناول هذه القضايا، إذ أنها ترى أن مثل هذه القضايا يجب تناولها وكأنها مسائل رقابية روتينية، وذلك بعد التوصل إلى تسوية لقضية الدراسات المزعومة وليس قبل ذلك.

٢١- وكما أشار المدير العام في تقريره السابق، فإن الوكالة لا تملك حالياً أية معلومات — باستثناء الوثيقة المتعلقة بمعدن اليورانيوم — حول قيام إيران فعلياً بتصميم أو تصنيع مكونات مصنوعة من مواد نووية لاستخدامها في سلاح نووي أو في مكوّنات أساسية أخرى مثل البادئات، أو حول ما يتعلق بذلك من دراسات فيزيائية نووية (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2008/15). كما أن الوكالة لم تكشف عن الاستخدام الفعلي للمواد النووية فيما يتصل بالدراسات المزعومة. ولكن ما لم تتعهّد إيران، بداعي ممارسة الشفافية وفقاً لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)[٦] وغيره من القرارات ذات الصلة، بتحقيق تسوية جوهرية للقضايا

---

٦ بناءً على أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قام مجلس الأمن، في قراره ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، بجملة أمور منها إعادة تأكيد التزام إيران بأن "تتخذ دون مزيد من التأخير الخطوات التي طلبها مجلس المحافظين في قراره GOV/2006/14 والتي لا بد منها لبناء الثقة في الغرض السلمي الخالص لبرنامجها النووي وتقوم بتسوية المسائل العالقة". وحسبما ورد في قرار مجلس المحافظين، فإن هذه الخطوات تشمل تدابير متعلقة بالشفافية، بناءً على طلب المدير العام، على نحو يتعدّى حدود المتطلبات الرسمية لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي اللذين عقدتهما إيران.

العالقة، فإنه لن يكون في مقدور الوكالة أن تحرز أي تقدم في تحققها من عدم وجود أية مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران. إن التسوية السريعة لهذه المسائل العالقة هي وحدها الكفيلة بتبديد الشكوك الناشئة عنها فيما يخص الطبيعة السلمية المحضة لبرنامج إيران النووي، لا سيما على ضوء السنوات العديدة التي اضطلعت خلالها إيران بأنشطة نووية سرية.

واو- موجز

٢٢- استطاعت الوكالة مواصلة التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنة في إيران. فقد أتاحت إيران للوكالة معاينة المواد النووية المعلنة، وقدّمت التقارير المطلوبة منها بشأن حصر المواد النووية فيما يخص المواد والأنشطة النووية المعلنة. إلا أن إيران لم تنفذ النص المعدَّل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية، وهو البند الذي يتناول التبكير بتقديم معلومات تصميمية.

٢٣- ولم تستطع الوكالة للأسف أن تُحرز أي تقدّم ملموس بشأن الدراسات المزعومة وما يرتبط بذلك من قضايا أساسية أخرى متبقية ما زالت تُثير قلقاً بالغاً. ولكي تُحرز الوكالة تقدماً، ثمة خطوة أساسية أولى ينبغي أن تتخذها إيران فيما يتصل بالدراسات المزعومة وتتمثل في أن توضّح إيران مدى صحة المعلومات الواردة في الوثائق ذات الصلة بصورة مطابقة للواقع، وتحدد الموضع الذي ترى أنه ربما تم فيه تعديل هذه المعلومات أو أنها تتصل بأغراض بديلة غير نووية. وتحتاج إيران إلى تزويد الوكالة بمعلومات جوهرية لدعم بياناتها وإتاحة الفرصة للاطلاع على المستندات ذات الصلة ومقابلة الأفراد ذوي الصلة بهذا الصدد. وما لم توفّر إيران مثل هذه الشفافية، وتنفّذ البروتوكول الإضافي، فلن تكون الوكالة قادرة على تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

٢٤- وخلافاً لمقررات مجلس الأمن، لم تُعلّق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء، حيث استمرت في تشغيل المحطة التجريبية لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود وفي تركيب سلاسل تعاقبية جديدة وتشغيل جيل جديد من الطاردات المركزية بغرض اختبارها. كما استمرت إيران في تشييد المفاعل IR-40.

٢٥- ويحث المدير العام إيران على تنفيذ جميع التدابير اللازمة لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي في أقرب موعد ممكن.

٢٦- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.